المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:09، العدد:02 (2025)، ص235-247

العلماء وتجربة الحداثة في الدولة العثمانية (1839–1876م)

The ʿUlamāʾand the Experience of Modernity in the Ottoman Empire (1839–1876)

✍عمر حباك*
مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور
جامعة المدية (الجزائر)
toumiat.abderrezak@univ-medea.dz

✍عبد الرزاق تومیات
مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور
جامعة المدية (الجزائر)
habbak.omar@univ-medea.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/10/13
تاريخ القبول:
2025/11/14

الكلمات المفتاحية:
- ✓ العلماء
- ✓ الحداثة
- ✓ التنظيمات
- ✓ الدولة العثمانية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موقع العُلماء في الدولة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات والحداثة (1839–1876م)، وتحليل موقفهم من الإصلاحات المستوحاة من الغرب. يبيّن البحث أنّ العُلماء مثّلوا عبر قرون الركيزة الشرعية والإدارية للدولة، غير أنّ إصلاحات التنظيمات أدّت إلى بروز نخب مدنية وعسكرية جديدة وتراجع نفوذهم في التعليم والإدارة والقضاء. كما خلُصت الدراسة إلى انقسام العلماء بين تيار محافظ رفض الإصلاحات لمخالفتها للشريعة، وآخر إصلاحي ساند التحديث بوصفه وسيلة لإحياء الدولة. وتُظهر النتائج أنّ تراجع مكانة العلماء لم يكن سياسيًا فحسب، بل ارتبط بتحوّل بنيوي عميق في مؤسسات الدولة العثمانية خلال عصر التنظيمات.

Article info

Received:
13/10/2025
Accepted:
14/11/2025

Key words:
- ✓ ʿUlamāʾ
- ✓ Modernity
- ✓ Tanzimat Reforms
- ✓ Ottoman Empire

Abstract:

His study examines the position of the ʿUlamāʾ in the Ottoman Empire during the Tanzimat period (1839–1876) and their attitudes toward Western-inspired reforms. It shows that the ʿUlamāʾ long served as the legal and administrative foundation of the state, but their authority declined with the rise of new civil and military elites. The study concludes that they were divided between conservatives rejecting reforms as contrary to Islamic law and reformists viewing modernization as essential to reviving the empire's strength.

*المؤلف المرسل

مقدمة

شَهد القرن التاسع عشر تحوّلات جِذرية في بُنية الدّولة العثمانية، نتيجة التّحديات العسكرية والسّياسية التي فرضها التوسُّع الأوروبّي والتطوّر الصّناعي في الغرب. ومع تزايد الضّغوطات الخارجية وتدهور مؤسّسات الدّولة، أدرك السّلاطين ورجال الإصلاح أنّ بقاء السّلطنة مرهون بتبنّي إصلاحات شاملة تمسّ مُختلف الميادين، في مُحاولة لمجاراة النُّظم الأوروبيّة الحديثة. وقد تمخّض عن هذا الوعي الإصلاحي ما عُرف لاحقًا بـ مرحلة التّنظيمات (1839–1876م)، التي مثّلت نُقطة تحوّل مُفصلية في تاريخ الدولة العثمانية، إذْ سعت إلى إعادة بناء مُؤسّساتها على أُسس حديثة. تمزج بين القيم الإسلاميّة والمفاهيم الإداريّة الحديثة.

غير أنّ هذه الإصلاحات لم تكنْ مَحلّ إجماع داخل المُجتمع العُثماني، فقد برز تيّاران متباينان: أحدهما إصلاحي رأى في الحداثة سبيلًا لتجديد الدولة وتقويتها، والآخر مُحافظ مثّله العلماء (العلميّة) الذين اعتبروا بعض هذه الإصلاحات خروجًا عن الشّريعة الإسلامية وتهديدًا لمكانتهم الدينيّة والاجتماعيّة، وهكذا تحوّلت العلاقة بين السُّلطة السياسيّة والعُلماء إلى ميدان صراع فكري ومؤسّسي حول طبيعة الدولة ومصادر مشروعيتها، ومنْ هُنا نطرح الإشكاليّة التالية: **كيف تفاعل العُلماء في الدولة العُثمانية مع تجربة الحداثة وإصلاحات التنظيمات بين عامي 1839 و1876م؟ وهل كانت مواقفهم رفضًا مطلقًا، أم قبولًا مشروطًا؟**

تنبع أهمّية هذه الإشكالية منْ كونها تكشف التوتّر بين الدّين والدّولة في مرحلة التحوّل العثماني نحو الحداثة، وما أفرزه هذا التوتّر من تحوّلات فكرية واجتماعية عميقة.

على ضوء ذلك يُفترض من خلال البحث أنّ مواقف العُلماء من التنظيمات لم تكن موحّدة، بل تعدّدت بحسب اختلاف المصالح والمواقع داخل الجهاز الدّيني والعلمي، فبينما تمسّك فريق منهم بالمرجعية الإسلامية التقليدية ورفض مظاهر التّغريب والعلمنة، رأى فريق آخر أنّ التحديث لا يتناقض بالضرورة مع جوهر الإسلام، بل يُمكن أنْ يكون وسيلة لحماية الدولة واستعادة قوّتها، كما يُفترض البحث أنّ الإصلاحات الإدارية والتعليمية خاصّة تلك التي مسّت الإدارة والمدارس أدتْ إلى تقليص نفوذ العُلماء في مجالي التعليم والقضاء، مما أعاد رسم حُدود علاقتهم بالسُّلطة السياسيّة.

أما أهداف البحث فتتمثّل في تحليل الدّور الذي اضطلع به العُلماء ومواقفهم من إصلاحات التنظيمات، بين مؤيّدٍ سعى إلى التوفيق بين الإسلام والحداثة، ومعارضٍ تمسّك بالتقاليد، ورصد أثر هذه التحولات.

1. العلماء في الدولة العثمانية

1.1. مفهوم العلماء في السياق العثماني ومكانتهم الدينية والاجتماعية

شكّلت طبقة العُلماء أو ما عُرف بـ "**أهل الشرع**" إحدى الرّكائز الأساسية في البُنية العثمانية، فقد برزوا باعتبارهم الهيئة الدينية–العلمية، واحتكروا مجالات القضاء والإفتاء والتعليم الشرعي، وتميّز تكوينهم بالتركيز على العلوم النقليّة، في مُقابل ذلك لم يهتموا كثيرًا بالعلوم العقلية والمهارات الإدارية، ما جعل قدرتهم على مواكبة الإصلاحات الحديثة محدودة (أوغلي، 1999، ص ص، 542–543) ويُطلق على هذه الطبقة مصطلح

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

"**العِلميّة**"، نُسبة إلى العلم، وهي إحدى الفئات الثلاث التي شكّلت هرم السلطة في الدولة العثمانية، إلى جانب السيفيّة (العسكرية) والقلميّة (الإدارية) (صابان، 2010، ص، 27). ضمن هذا الإطار، تفرّعت الهيئة الإسلامية إلى ثلاث فئات رئيسية: الإداريون، والمُفتون، والقُضاة وكان المُفتون والقُضاة معًا يُشكّلون ما عُرف بـ هيئة العلماء، التي أدتْ دورًا محوريًا في الحياةِ الدينية والقضائية للدولة (أنيس، دت، ص، 98).

وقد استمد العُلماء سُلطتهم منْ تخصصهم العميق في العلوم الشرعية. فالانتساب إلى صفوفهم كان يتطلب دراسة معمّقة للعلوم الإسلامية، خصوصًا علوم القرآن، يعقبها الحصول على إجازة علمية من أحد كبار العُلماء (إينالجيك، 2002، ص، 260)، كما تجسّد دور العُلماء في إطار بُنية هرمية صارمة، ضمّت المُدرّسين، المُفتين، والقُضاة، وكان الانتقال داخل هذا الهرم يتم تدريجيًا عبر مراتب محددة بدقة، بِحيث يترقى العالم من التدريس إلى الإفتاء، ثم إلى القضاء، وفق نظام مُتماسك يضمن استمرارية هذه الطبقة ومكانتها داخل الدولة (إينالجيك، 2002، ص، 260). لقد كانت الدولة العثمانية منذُ عهدها الأول تُشجّع العلم والعُلماء (أرسلان، 1995، ص، 20) وشكّل العُلماء في الدولة العثمانية نُخبة دينية مُتخرّجة من نظام التعليم التقليدي الذي وفّرته المدارس الإسلامية، وقد توزّع نشاطهم بين الفقه، الحديث، القضاء، والعلوم العقلية، وأسهموا في التوجيه الدّيني والإداري، كما شغل بعضهم مواقع مُؤثّرة داخل البيروقراطية المركزية، مُعزّزين مكانتهم ضمن مؤسسات الدولة (أوغلي، 1999، ص، 277).

ولقد حرص السّلاطين العثمانيون على تعظيم شأن العُلماء، حيث تولَّوا مناصب عليا في القضاء والوعظ والتّدريس، وكان صعودهم في السُّلَّم الوظيفي يتم وفق تسلسل صارم يبدأ من التّدريس في المدارس الابتدائية، ثم يترقَّون إلى المراتب العليا بعد اجتياز مراحل طويلة من التعليم والخبرة. ولم يُسمح لهم بتدريس العلوم المتقدمة أو الوعظ في المساجد الكُبرى إلا بعد إثبات الكفاءة، وهو ما يعكس مركزية العُلماء في النظام التربوي العثماني (جودت، 1308هـ، ص، 120). كما حظي العُلماء باحترام واسع تجلّى في إقبال النّاس على حلقاتهم العلمية وإظهار التقدير العلنّي لهم، ولم يكن الرأي الديني أو الفتوى معتدًّا به ما لم يكن صادرا عنهم (جودت، 1308هـ، ص، 124).

غير أنّ هذه المكانة المرموقة بدأت في التّراجع مع مرور الزمن، فقد أضعفتها مظاهر الفساد مثل الرّشوة وبيع الوظائف وضعف الرّقابة، وهو ما انعكس على مستوى التعليم الذي أفرز قضاة ومدرسين يفتقرون إلى الكفاءة (جودت، 1308هـ، ص، 124). ومع بدايات القرن التاسع عشر، زاد هذا التراجع بفعل صعود النُخب الإدارية والعسكرية الحديثة، الأمر الذي أثّر بشكلٍ كبير على مَكانة العُلماء في مرحلة التنظيمات (أوغلي، 1999، ص، 277).

2.1. الوظائف الرسمية للعلماء

1.2.1. الإفتاء

شكّل الإفتاء أحد أهمّ أركان الوظائف العلمية في الدولة العثمانية، وكان على رأس هذه المؤسّسة شيخ

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الإسلام، الذي شغل المرتبة الثانية في سُلّم الوظائف العليا بعد الصّدر الأعظم، باستثناء أفراد العائلة الحاكمة، فلقد مثّل هذا المنصب رأس الجهاز الديني والقضائي ورئيس الطبقة العلمية، كما خضعت له مُختلف الهيئات القضائية والدينية (أوزتونا، 2010، ص، 472)، إضافة إلى أنّه كان نائبًا للسُّلطان متقدمًا عن الصّدر الأعظم، وتمّت المحافظة على هذا الأساس الإداري حتى انهيار الدولة، كما كان يشترك شيوخ الإسلام مع السّلاطين في صِفة البقاء في المنصب حال الحياة، ونادرًا ما يتم عزلهم، وغالبًا ما يكون العزل بسبب صحي (طوباش، 2016، ص، 366) .

وقد جرى تعيين شُيوخ الإسلام من قِبل السُلطان نفسُه، ومع مرور الوقت ازداد نفوذهم باعتماد السّلاطين على فتاواهم في القضايا الكبرى، ولهذا اعتُبروا المرجع الأعلى في أحكام الشريعة ورمزًا للوحدة الدينية في الدول. (أوزتونا، 2010، ص، 474). كما جرت العادة أن يُنتخب شيخ الإسلام من بين أعلام التدريس الذين برزوا بعلمهم ومكانتهم، وكانت مهامه الأساسية الإشراف على الإفتاء وإصدار الفتاوى المتعلّقة بالقضايا الكبرى التي تواجه الدولة (إينالجيك، 2002، ص، 262)، وكمثال على ذلك، فقد كان العُلماء والقُضاة والمُفتون يمنعون السّلاطين من قيّادة الجيوش في الحروب خوفًا عليهم. (دوسون، 1942، ص، 18). وإلى جانب شيخ الإسلام، مثّل المُفتون إحدى الشّخصيات البارزة في النظام القضائي، فقد اعتُبروا المرجع الرئيسي في القضايا الفقهية والقانونية، وأدّوا مهامهم إلى جانب القُضاة، خاصة في المدن الكبرى، مع بقاء منزلتهم أدنى من مُفتي إستانبول وأقل مركزًا من القُضاة في الأقاليم (جلال، دت، ص، 581).

2.2.1. القضاء

حُظي كِبار العُلماء بِمكانةٍ رفيعة ترجمتها رُتب رسمية مثل قاضي عسكري روميلي وقاضي عسكري أناضولي، وهما منصبان اعتُبرا معادلين لرُتب وزارية عليا مثل الوزير أو المارشال (أوزتونا، 2010، ص، 478)، كما مثّل قضاة العسكر في البلقان والأناضول وقاضي إستانبول، إلى جانب قضاة المدن الكبرى، النّخبة القضائية العليا في الدولة العثمانية، وقد عملوا تحت إشراف شيخ الإسلام، وأسهموا بدور سياسي–شرعي في مبايعة السلاطين الجدد والإشراف على إجراءات عزلهم عند الضرورة (إينالجيك، 2002، ص، 262)، واضطلّعوا بمسؤولية الفصل في القضايا الجنائية والمدنية، ولم يقتصر اختصاصهم على الشريعة الإسلامية وحدها، بل شمل أيضًا القوانين الوضعية والأعراف، وهو ما جعلهم محور النظام القضائي العثماني (أنيس، دت، ص، 100).

وقد مثّل قاضي العسكر قمّة الهرم القضائي، إذ أشرف على قضاة الولايات والجيش، وكان مسؤولًا عن توجيه العلماء والمعلمين. أما قاضي إستانبول (القاضي الأكبر) فقد احتلّ موقعًا محوريًا، إذ كان شُغل هذا المنصب شرطًا إلزاميًا قبل الترقية إلى مناصب قضائية عليا مثل قاضي عسكر الأناضول أو الروميلي. وقد اعتُبر هذا المنصب معبرًا للنّخبة العلمية نحو مراتب النفوذ العليا (أوزتونا، 2010، ص، 483). وقد انفرد العلماء في هذا السياق بدور مزدوج، فالمفتي تولّى بيان الأحكام الشرعية، بينما تولّى القاضي تطبيقها، وهو ما جعلهم معًا أساس تنفيذ الشّريعة داخل الدولة (إينالجيك، 2002، ص، 260).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.2.1. التدريس

إلى جانب وظائفهم في القضاء والإفتاء، مثّل التدريس المدخل الرئيس لولوج العلماء إلى السُّلم العلمي، فقد تألّفت هيئة العلماء من خريجي الدّراسات الشّرعية والقانونية، الذين بدأوا حياتهم بالتّدريس، قبل أن يترقّوا إلى مناصب القضاء أو الإفتاء (أنيس، دت، ص، 99).

واضطلع العُلماء بمهمّة تدريس العلوم الشرعية والعقلية في المدارس، سواءً في المدارس النّظامية أو الكتاتيب، وكان الالتحاق بسلك العلماء يبدأ غالبًا من مهنة التدريس، فالمعلّم أو المدرّس كان يُعدّ المرحلة الأولى في السُّلم الوظيفي للعلماء، واشترطت الدولة أن يشتغل القاضي مدة لا تقلّ عن عشر سنوات في منصبه، قبل أن يُحال إلى التقاعد ليمتهن التدريس (جودت، 1308هـ، ص ص، 120-122).

وقد اعتمد النّظام التّعليمي العثماني على التدرّج الصارم في المناصب العلمية، حيث لم يُسمح للعالم بتدريس العلوم المتقدّمة أو الوعظ في المساجد الكبرى، إلا بعد اجتيازه مراحل محدّدة من التعليم والخبرة، ويكشف هذا التّنظيم عن مدى حرص الدولة على ضبط الكفاءة العلمية، وضمان الالتزام بالمنهج الشّرعي الرّسمي الذي يوجّه العمليّة التّعليمية (إينالجيك، 2002، ص، 260). كما كان تقاعد القضاة بعد انتهاء خدمتهم يفتح المجال أمامهم لممارسة التعليم، وهو ما جعل التّدريس وظيفة لاحقة تضمن استمرارية الرسالة مع مرور الزمن (جودت، 1308هـ، ص، 122).

كما شغل العلماء في قصر السلطان مناصب دينيّة وعلمية مهمّة، منها خوجة السّلطان، وهو معلّمه الخاصّ، وإمام السّلطان الأوّل الذي يؤمّه في الصّلوات، يليه الإمام الثاني، إضافة إلى المؤذّنين ورئيس الفلكيّين والمنجّمين، ورئيس الأطبّاء (دوسون، 1942، ص ص، 4-6).

2. التنظيمات كمظهر من مظاهر الحداثة

1.2. تعريف الحداثة في السياق العثماني

تعتبر الحداثة حالة فِكرية مُتجددة، تقوم على مبدأ التّجديد والانفتاح، وتُعارض الثبات والتقليد، فهي ليست مجرّد مرحلة تاريخية محدّدة أو نظام اجتماعي وسياسي بعينه، ولا تُختزل في إطار زماني أو مكاني واحد، بل تُمثّل موقفًا حضاريًا متحركًا يعكس استعدادًا دائمًا لإعادة النظر في القيّم والمعايير السائدة بما يُتيح للمجتمع القُدرة على التكّيف مع المُتغيّرات واستيعاب التحوّلات الفكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة (حليطة، دت، ص، 289).

وتُعدّ الحداثة في الدولة العثمانية مرحلة جديدة من مسار الإصلاح، تعود بداياته إلى مطلع القرن الثامن عشر ميلادي عقب الهزائم العسكرية المتتالية، وظهور روسيا القيصرية كقوّة صاعدة تبنّت تجربة تحديث مستوحاة من أوروبا الغربية. وقد دفعت هذه التطوّرات عددًا من المُفكرين العثمانيين إلى الدّعوة لتبنّي إصلاحات شاملة تستلهم من النّموذج الأوروبي، وبرزت أولى ملامح هذا التوجه في عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730م)، الذي اتّسم بانفتاح الدولة على مظاهر المدنيّة الأوروبية (زيادة، 2010، ص ص، 12-13).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2. مظاهر الحداثة في الدولة العثمانية قبل صدور التنظيمات

منذُ أواخر القرن الثّامن عشر، توالت الخسائر العسكرية للدولة العثمانية، عندها تبين أنّ السبب يعود إلى ضُعف الإنكشارية مُقارنةً بالجُيوش الأوروبية (أرسلان، 2011، ص، 284)، حينها أدرك صانعو القرار أنّ تجاوز الأزمة يقتضي إصلاحًا جذريًّا مستلهمًا النّموذج الفرنسي في رؤيته للحداثة (Arı 2021, pp, 02–03)، ولقد بدأت محاولات الإصلاح العسكري منذ عهد السلطان مصطفى الثالث (1757–1774م)، وبقيت تسير بشكل بطيء في عهد السّلطان عبد الحميد الأول (1774–1789م) (الحصري، 1960، ص، 73)، إلى أن انطلقت فعليًّا في عهد السّلطان سليم الثالث (1789–1807م) من خلال مشروع الجيش الجديد على النمط الأوروبّي، مدعومًا بمدارس عسكرية وثكنات حديثة ومطبعة متخصّصة، إضافة إلى تأسيس مدرسة للهندسة البحرية سنة 1795م، كما عمل على إصلاح النّظام الضّريبي وتعيين سفراء دائمين للدولة العثمانية في مختلف العواصم الأوروبية بداية من سنة 1793م (Çolak 2024, pp, 425–426).

بعدها جاء السّلطان محمود الثاني (1808–1839م) ليواصل هذا المسار بصورة أكثر جديّة فحسم الصّراع مع الإنكشارية بالقضاء عليهم في واقعة 1826م (أرسلان، 2011، 284–285)، وأسّس جيشا حديثا بوزارة للحربية ومدارس عسكرية أوروبيّة التّنظيم، كما أدخل إصلاحات إدارية عزّزت من مركزيّة الدولة (Çolak 2024, p, 427).

ولم تقتصر إصلاحات السّلطان محمود الثاني على الجانب العسكري فقط، بل شملت جوانب اجتماعية وتعليمية وصحية، فأصدر سنة 1829م القانون الخاص بالزيّ واللّباس الذي ألزم موظفي الدولة بارتداء الطرابيش والقلانس، مع توحيد الزي الرسمي لجميع الموظفين بغض النظر عن رتبهم باستثناء رجال الدّين (كواترت، 2004، ص، 268)، وقد أدّت تلك الإصلاحات إلى انتشار مظاهر اللّباس والعادات الأوروبية، التي كانت في السّابق حكرًا على الأحياء التي يقطنها الأجانب (صابان، 2010، ص، 37)، كما أنشأ مدرسة للطّب في إستانبول، وأرسل بعثات تعليمية إلى أوروبّا، مُنصّبا نفسه كأحد أبرز روّاد التّحديث في التّاريخ العثماني (ياغي، دت، ص ص، 149–150).

3.2 تعريف التنظيمات

التّنظيمات (TANZIMAT) مصطلح يطلق في التاريخ العثماني على المرحلة الثّالثة من مراحل الإصلاح وحركة التّغريب وفق المنهج الأوروبّي الغربي، التي بدأت بقراءة مصطفى رشيد باشا لخطّ "**شريف كلخانة**" الذي أصدره السلطان عبد المجيد، واستمرّت حتى المشروطية الأولى وإعلان الدستور (1839–1876م) (صالح، 2016، ص ص، 392–393)، وسُمّيت هذه المرحلة بالتنظيمات لأنها تميّزت بإعادة تنظيم شؤون الدولة وفق أسس جديدة، شملت مختلف الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية (الحصري، 1960، ص، 74)، و قد ظهرت بوادرها مع تخرّج بعض أفراد النّخبة العثمانية من المدارس الأوروبية، حيث عادوا حاملين أفكارًا جديدة مستمدة من عصر النهضة والثورة الفرنسية، مشكّلين النّواة الأولى لحركة الإصلاح العثماني (عبد الرحيم، دت،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ص، 199)، وتولّوا مناصب رفيعة في الدولة مثل الجيش والدبلوماسية والوزارة، مساهمين بشكل كبير في تحديث مؤسّسات الحكم العثماني (النعيمي، دت، ص، 67).

وقد ارتبطت هذه المرحلة بأسماء ثلاثة من أبرز رجال الإصلاح في الدولة العثمانية، هم: رشيد باشا، وعالي باشا، وفؤاد باشا (الحصري، 1960، ص، 87)، ويعتبر الصّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا أبرز مؤسّسي التنظيمات، حيث تأثّر بالنُموذج الغربي، بعد شَغله لمنصب سفير في باريس ولندن، مما دفعه إلى العمل على تطوير النظم الإدارية، مع التركيز على تحسين أوضاع الرعايا المسيحيين (حسون، 1994، ص، 150). لكنّ المؤرّخ "**يلماز أوزتونا**" يرى بأنّ السلطان محمود الثاني هو المؤسّس الحقيقي للتنظيمات، إذ مهّدت إصلاحاته الكبرى، خاصة القضاء على الإنكشارية، لقيامها لاحقًا، بخلاف الرأي الذي ينسب بدايتها إلى مصطفى رشيد باشا (أوزتونا، 2010، ص، 27).

ولقد تجلّى البعد السّياسي للتنظيمات في خطّ شريف كلخانة الذي استلهم مبادئه من التّجارب الدّستورية الأوروبية، ولا سيما من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر سنة 1798م، مركزًا على تحقيق قيم العدالة والأمن وضمان الحقوق العامة (العزّاوي، 2003، ص، 60)، ومساواة الجميع أمام القانون، مسلمين كانوا أو غير مسلمين (أرسلان، 2011، ص، 293). ولاحقًا، صدر خطّ "**همايون**" سنة 1856م، والذي وسّع دائرة الإصلاحات ليشمل حقوق الأقليات غير المسلمة مع ضمان فرص التّوظيف والتعليم لهم، وقد أثار هذا الخط جدلًا واسعًا، بحيث اعتبره العلماء المحافظون مساسًا بالتراتبية الإسلامية ومكانتهم التقليدية (كواترت، 2004، ص، 133).

وفي المجمل، جاءت التنظيمات لتعكس دخول الدولة العثمانية في مشروع إصلاحي رسمي متأثر بالغرب، قاده رجال دولة مثقفون أمثال مصطفى رشيد باشا، وتبنّاه السلطان عبد المجيد، في ظل تنامي الضغوط الأوروبية الداخلية والخارجية (العزّاوي، 2003، ص، 59).

4.2. مضامين التنظيمات

على الصّعيد الإداري، أكّدت التنظيمات على مبدأ المساواة بين جميع رعايا الدولة، سعيًا للحدّ من التدخّلات الأوروبية بحجّة حماية الأقليات، وتجلّى ذلك في إنشاء محاكم علنية، وإلغاء مصادر الثروة غير المشروعة، إلى جانب وضع نظام جديد يقوم على تحديد صلاحيات الموظفين (شاهين، 2018، ص، 123)، كما أنّ استحداث محاكم نظامية إلى جانب المحاكم الشّرعية التّقليدية التي خضعت هي بدورها للإصلاح، وتم جمع أحكامها الشّرعية في مجلّة الأحكام العدلية (الحصري، 1960، ص، 90). وفي المجال الماليّ والعسكريّ، شكّل خطّ كلخانة خطوة مفصلية بإلغائه نظام الالتزام الضّريبي التّقليدي، واعتماد نظام أكثر انضباطًا، مع التّأكيد على ضرورة تطوير المؤسّسة العسكرية (العزّاوي، 2003، ص، 60).

وقد اتّسع نطاق المساواة تدريجيًا، من خلال إشراك غير المسلمين في المجالس المحليّة ابتداءً من سنة 1858م، ثمّ توسيع مشاركتهم في مجالس الولايات سنة 1864م، وصولًا إلى إشراكهم في مجلس الدولة سنة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1869، بل وتولّي بعضهم مناصب إدارية في لبنان وكريت. ومع ذلك، أثارت هذه السّياسات اعتراضات من التّيار المحافظ، الذي اعتبرها محاكاة للنّموذج الأوروبي تهدّد البنية التقليدية للمجتمع العثماني (Arı 2021, p, 11)، وأنّ تلك الامتيازات التّي مُنحت للأجانب، جعلتهم أجَلّ شأنا من أمراء وعلماء الدولة (أرسلان، 1995، ص، 21).

ومن أبرز المجالات التي شملتها التنظيمات أيضًا إصلاح التّعليم، حيث اتّجهت الدولة إلى تأسيس مدارس حديثة ذات طابع علماني لتكوين نخب إدارية وعسكرية جديدة، ما أدّى إلى تقليص هيمنة العلماء على التّعليم التقليدي، وقد بدأ هذا التّحول مع أمر السلطان عبد المجيد سنة 1845م الذي ألزم بإصلاح التعليم، وأنشأ مجلسًا خاصًا عُرف بـ "**مجلس المعارف**" (حمداش، 2014–2015، ص ص، 61–62)، والذي عمل على تجاوز جمود النّظام التعليمي التقليدي، فركّز على تطوير التعليم الرّسمي كمفتاح لتغيير المجتمع، رغم تحدّيات التّأثير على التعليم الإسلامي (العريض، 2011، ص، 430)، وأصبح التعليم ابتدائيًا وإعداديًا وعاليًا، وأُسّست جامعة باسم دار الفنون (أرسلان، 2011، ص، 294).

3. مواقف العلماء من التنظيمات والحداثة

1.3. الاتجاه الرافض

مع اتّساع الفجوة الحضارية بين الدولة العثمانية وأوروبا في القرن التّاسع عشر ميلادي، برز اتّجاهان متناقضان: تيّار إصلاحي دعا إلى الاستفادة من التّجربة الأوروبية، وتيّار محافظ تمسّك بالمرجعية الإسلامية، وقد شكّل العلماء قاعدة هذا الاتّجاه المحافظ، ورفضوا مشاريع التنظيمات بوصفها انحرافًا عن الشريعة ومصادمةً للتقاليد الإسلامية. (شاهين، 2018، ص، 117). ويعدّ الشيخ "**زين العابدين أفندي**" و"**الشيخ رافع حكمت**" من أبرز العلماء الذين عارضوا إصلاحات التنظيمات، إذ رأوا في المساواة بين المسلمين وغير المسلمين انحرافا عن الشريعة، واعتبروا إدخال القوانين الوضعية تقويضا لهويّة الدولة الإسلامية (Lewis 1968, p, 123).

لقد مثّلت إصلاحات التنظيمات تحوّلًا جوهريًا في النّظام التعليمي العثماني، حيث فُرض التعليم الابتدائي الإجباري على مختلف فئات المجتمع دون تمييز، ونُزعت سلطة الإشراف من العلماء لصالح وزارة المعارف ذات الطابع العلماني، وقد أسهم هذا الإجراء في تقليص نفوذ العلماء داخل الحقل التربوي، الذي كان يشكل أحد أهم ركائز مكانتهم الدّينية والاجتماعية (شاهين، 2018، ص، 123)، كما وجّه العلماء انتقادات لاذعة إلى الأسر العثمانية الثرية التي استعانت بالمربّيات والمعلّمات الأجنبيات، معتبرين أن ذلك يغرس في الأبناء عادات "**الكفّار**" ويشكّل تهديدًا للهوية الإسلامية، وتصدّى عدد من الوعّاظ والخطباء لمظاهر التّغريب في المجتمع، من أزياء وعادات وسلوك، داعين إلى التّمسك بالقيّم الإسلامية (صابان، 2010، ص ص، 37–38).

لقد كان العلماء يرَون أنّ كل ما يرِد من النّصارى مضادّ للإسلام، وكانوا يردّدون الحديث الشّريف: "**كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ، وأنّه لا يجوز التشبّه بغير المسلمين، ومن تشبّه بقوم، فهو منهم**" (ياغي، دت، ص، 147). ومع إنشاء مؤسّسات جديدة كمجلس الأحكام العدلية الذي تولّى مهمّة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التّشريع والإدارة، شعر العلماء أن مكانتهم العلمية والفقهية قد تراجعت، ورأوا في هذه الخطوة تهميشًا لدورهم (العزّاوي، 2003، ص، 62)، وأنّ الإصلاحات تنطوي على إقصاء للشّريعة لصالح القوانين الوضعية، بل إنّ بعض العلماء اتّهموا السّلطان نفسه بالخيّانة، وحجّتهم في ذلك خضوعه لنفوذ الدول الأوروبية (سنّو 1996، ص، 16). وكان العلماء قد رفضوا مُقترح رشيد باشا بقبول شهادة غير المسلمين في القضايا الشرعية، معتبرين أنّ ذلك مخالف لأحكام الشّريعة الإسلامية، غير أنّ رشيد باشا ردّ بأنّ القرارات السلطانية المبنية على المصلحة العامة، تُعدّ واجبة التّنفيذ حتّى دون نصّ صريح، وهو المبدأ الذي اعتمد عليه رجال التنظيمات لاحقًا، لتبرير الإصلاحات الإدارية والقانونية في الدولة (الحصري، 1960، ص ص، 91-92).

كما رأى العلماء أنّ مبدأ المساواة الذي نصّت عليه التنظيمات، يمثّل تهديدًا للتراتبية الإسلامية التقليدية، خاصة فيما يتعلّق بموقع المسلمين داخل الدولة، واعتبروها خروجًا عن الأعراف الدينية والاجتماعية (كواترت، 2004، ص، 133)، كما اعتبروا أنّ الامتيازات الأجنبية التي أقرّتها التنظيمات تهدّد البنية الاقتصادية الإسلامية، حيث منحت الأجانب حقوقًا واسعة في التّجارة وتملّك الأراضي (العزّاوي، 2003، ص، 64). وبالنّتيجة، فإنّ معارضة العلماء للتنظيمات أدّت إلى إضعاف فرص نجاح الإصلاحات، وبمرور الوقت، وبينما تمسّكوا بالشّريعة ورفضوا التّجديد، ازداد انفصالهم عن الواقع الاجتماعي، ولم يقدّموا بديلًا إصلاحيًا متكاملًا (نادية محمود، 1996، ص ص، 217).

2.3. الاتجاه المؤيد

لم يكن جميع العلماء في الدولة العثمانية من معارضي الإصلاح، فقد ظهر اتّجاه منذ عهد السلطان سليم الثالث يؤيّد تحديث الجيش وفق النّمط الأوروبي، من خلال الاستعانة بالعلوم والتّقنيات العسكرية الحديثة والخبراء الأجانب، وقد استند هؤلاء العلماء في تبرير موقفهم إلى أنّ تقويّة الجيش واجب دينيّ لحماية بلاد الإسلام أمام القوى الأوروبية، وأنّ الشّريعة قادرة على التكيّف مع متطلّبات الدولة وظروفها دون أن يشكّل ذلك تعارضًا مع مقاصدها (نادية محمود، 1996، ص، 216)، إذ لم تعد هوية العلماء بسبب تأثير مشروع التنظيمات، قائمة حصراً على التّكوين التقليدي المستند إلى العلوم الشرعية، بل بدأت تتشكّل داخلها اتّجاهات جديدة متأثّرة بالمعارف الحديثة، اعتبرت التنظيمات فرصة لتجديد الخطاب الديني وتحديث مؤسّسات الدولة (أوغلي، 1999، ص، 310).

لقد تبنّى عدد من العلماء العثمانيين موقفًا مؤيدًا لإصلاحات التنظيمات، معتبرين أن التّحديث لا يتعارض مع روح الشّريعة ما دام هدفه إحياء قوّة الدولة وتحقيق العدالة. ويشير "**برنارد لويس**" إلى أنّ بعض العلماء، مثل أحمد جودت باشا(1822-1895م)، رأوا في الإصلاحات وسيلة لملاءمة مؤسّسات الدولة مع مقتضيات العصر، لا خضوعًا للغرب (Lewis 1968, p, 122)، حيث جمع أحمد جودت بين المرجعية الشرعية والفكر الإداري الحديث، وقد تجلّى هذا التوجّه في إسهامه البارز في تأسيس "مجلة الأحكام العدلية، التي مثّلت أوّل محاولة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

رسمية لتقنين الفقه الإسلامي الحنفي في صياغة قانونية حديثة تجمع بين أصول الشّريعة ومناهج التّشريع المدنيّ الأوروبي (طوباش، 2016، ص ص، 377–380).

4. أثر التنظيمات على مكانة العلماء

1.4. تراجع القضاء الشرعي أمام المحاكم النظامية

أدّى تطبيق التنظيمات العثمانية إلى زوال المرجعية الإسلامية التقليدية في النّظام القضائي العام حيث أخذ دور المحاكم الشّرعية التقليدية في التّراجع، فيما بدأت تتشكّل محاكم مختلطة للنّظر في القضايا التّجارية والجنائية، وكذلك النّزاعات بين الأفراد (كواترت، 2004، ص ص، 312–313)، إذ انتزعت من القضاء الشرعي صلاحية النّظر في القضايا الجزائية، وأُقيمت محاكم تجارية عام 1840م ثم مدنيّة وجنائية مختلطة سنة 1847م على الطراز الغربي، كما أُجيز للقضاة الأوروبيين العمل ضمن القضاء العثماني في القضايا المتعلقة بحقوق الأجانب (Lewis 1968, p, 122)، وفي عام 1869م تمّ تأسيس المحاكم المدنية، للنّظر في الدّعاوى المدنيّة والجنائية، ما مثّل تحولًا نوعيًا في النظام القضائي العثماني نحو نظام قانونيّ حديث قائم على المساواة بين الجميع (كواترت، 2004، ص ص، 312–313).

ومع تقدّم التنظيمات، انكمش دور العلماء تدريجيًا لينحصر في الإشراف على المساجد والمدارس الدينية، بالإضافة إلى المحاكم الشّرعية التي لم تكن تختصّ سوى بقضايا المسلمين الشخصية، دون الفصل في قضايا غير المسلمين، وقد استمرّ هذا التّراجع حتّى نهاية الدولة العثمانية، كما فقد شيخ الإسلام كثيرًا من نّفوذه السابق، حيث تمّ تحجيم سلطته السياسية، إذ أصبح مجرّد عضو في المشيخة وملحقًا بالوزارة بعد الصدر الأعظم، واقتصر دوره على الشّؤون الدينية والتعليم الديني، فتحوّل من فاعل سياسي مؤثر إلى رمز دينيّ، لينحسر تأثيره تدريجيًا حتى زوال الدولة العثمانية (أوزتونا، 2010، ص ص، 472–473).

2.4. تقلص دور العلماء في التعليم والإدارة

في ظلّ التّحولات العميقة التي شهدتها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، تراجعت مكانة العلماء تدريجيًا في مجالَي التعليم والإدارة، فقد أُنشئت وزارات جديدة مثل وزارة المعارف (التربية)، وانتقلت إليها صلاحيات كانت تقليديًا بيد العلماء، خاصة ما يتعلق بتعيين المدرّسين والإشراف على المدارس والأوقاف، بحيث نُزعت سلطة الإشراف من العلماء لصالح وزارة المعارف ذات الطابع العلماني. وقد أسهم هذا الإجراء في تقليص نفوذ العلماء في مجال التعليم، الذي كان يشكل أحد أهمّ مصادر مكانتهم الدينية والاجتماعية. (شاهين، 2018، ص، 123)، خاصة بعد تعيين مصطفى رشيد باشا زعيم التنظيمات في منصب الصّدارة العظمى سنة 1846م، حيث بدأ بإعادة هيكلة أجهزة الدولة، ففصل المدارس الدينية عن إشراف شيخ الإسلام، إلى جانب توسيع نفوذ الصّدارة على الوزارات الحيوية، وقد مثّل هذا التّحول تقليصًا فعليًا لصلاحيات العلماء، وفتح المجال أمام ترسيخ الطّابع الإداري الحديث حتى نهاية الدولة العثمانية (أوزتونا، 2010، ص، 41).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما فقد الكثير من العلماء دورهم الرّيادي، بعد أن ارتبطوا بالحكّام وسعَوا وراء المناصب والرواتب مما أضعف مكانتهم العلمية والإصلاحية. وقد انعكس ذلك على التعليم الديني الذي أصابه الجمود، فاقتصر اهتمام العلماء على المختصرات والشّروح والحواشي، وابتعدوا عن جوهر الإسلام القائم على الاجتهاد والتجديد، ورفض عدد كبير منهم الدعوات إلى إحياء الاجتهاد، بل عُدّت المطالبة به تهمة جسيمة قد تصل إلى حد التّكفير في نظر بعض الفقهاء المتشدّدين (حسنين، 2014، ص، 654).

ومن الواضح أن السّلطة السياسية في الدولة العثمانية خلال جهودها الإصلاحية، لم تتعامل بالشّكل اللاّزم مع الهيئة العلمية ، وفي هذا الصّدد يشير سهيل صابان إلى أنّ فشل الدولة في إشراك العلماء الأكفّاء في عمليّة الإصلاح كان من أسباب تعثّرها، إذ يقول: "**لو أن الدولة – من خلال الإصلاحات التي أجرتها – استفادت العلماء المعروفين بالعلم والفضل وسعة الأفق، وعهدت إليهم بإيقاظ الوعي ونشر المعرفة الصحيحة، لأمكن تحقيق انسجام فكري بين العقيدة وحركة الإصلاح، ولأمكن علاج العقم الذي لازم حركة الإصلاح**" (صابان، 2010، ص، 36).

ورغم أنّ التنظيمات قلّصت من سلطات الهيئة الإسلامية التقليدية، خاصة في الإشراف على الأوقاف والقضاء والتعليم، إلاّ أنّها لم تُلغِ دورها السياسي والاجتماعي، فقد استمرّت الهيئة الإسلامية في المشاركة في مجالس الدولة، والتّأثير في القرارات، بل عرقلت أحيانًا تطبيق بعض القوانين، كما أدّى عدد من العلماء دورًا في مواجهة الإصلاحات التي مست التوازن بين الدّين والدولة، وأسهموا في إيقاف بعض إصلاحات رشيد باشا وفؤاد باشا، قبل أن يستعيد العلماء مكانتهم بشكل أوضح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث دعّموا توجّهاته الإسلامية مع احتفاظ السلطان بقيادته العليا (سنّو 1996، ص ص، 04-05).

خاتمة

ختاما نقول أنّ العلماء في الدولة العثمانية شكّلوا على مدى قرون ركيزة أساسيّة في النّظامين السيّاسي والدّيني، إذ اضطلعوا بأدوار محورية في القضاء والإفتاء والتعليم، وكانوا حلقة الوصل بين السلطة والمجتمع ومصدر الشرعية الدينية للدولة، غير أنّ القرن التاسع عشر مثّل نقطة تحوّل عميقة في مكانتهم مع بروز حركة التنظيمات والحداثة، التي أعادت بناء مؤسّسات الدولة على الطّراز الأوروبي، فقلّصت تدريجيًا نفوذ العلماء وحوّلت موقعهم من صدارة القرار إلى الهامش، وقد أظهرت الدراسة أنّ هذه الإصلاحات أحدثت انقسامًا في صفوف العلماء بين محافظين متمسكين بالشريعة ورافضين للتقليد الغربي وإصلاحيّين رأوا في التحديث ضرورة لبقاء الدولة، ومع ترسّخ مبادئ التنظيمات القائمة على المساواة ومركزية الدولة، تقلّصت أدوار العلماء في مجالات التعليم والأوقاف والقضاء، وتراجعت مكانتهم الفكرية والاجتماعية، نتيجة غيّاب الاجتهاد وارتباطهم بالسلطة، لتتحول هيبتهم الدينية إلى سلطة رمزية محدودة في أواخر العهد العثماني.

ومن بين أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مثّل العلماء ركيزة أساسية في النظام العثماني، حيث اضطلعوا بأدوار دينية وقضائية وتعليمية جعلتهم أحد أعمدة السلطة إلى جانب الفئتين العسكرية والإدارية، فقد كانوا حلقة وصل بين الدولة والمجتمع ومصدرًا للشرعية الدينية والسياسية.

أحدثت مرحلة التنظيمات في القرن التاسع عشر تحولًا جوهريًا في مكانة العلماء، إذ أعادت الدولة العثمانية بناء مؤسّساتها على النّمط الأوروبي، مما أدّى إلى تقليص نفوذ العلماء في مجالات التشريع والإدارة والتعليم، وانتقال صلاحياتهم إلى أجهزة مدنية جديدة مثل وزارة المعارف ومجالس الدولة.

انقسمت مواقف العلماء من الإصلاحات بين محافظين وإصلاحيّين؛ فالفريق الأول تمسّك بالتقاليد واعتبر التنظيمات انحرافًا عن الشريعة، بينما سعى الفريق الثاني إلى التّوفيق بين الدّين والحداثة، ومن أبرزهم أحمد جودت باشا الذي جسّد هذا الاتجاه في مشروعه لتقنين الفقه الإسلامي من خلال مجلة الأحكام العدلية.

أسهم الجمود الفكري وضعف الاجتهاد في تراجع تأثير العلماء، إذ انشغل بعضهم بالمناصب والمكانة الاجتماعية على حساب التجديد العلمي والديني، مما أضعف موقعهم في المجتمع وأفسح المجال أمام بروز نخب جديدة ذات تكوين مدني وعسكري حديث.

البيبليوغرافيا

1.باللغة العربية

- أرسلان، شكيب، (1995)، **التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي: تعليقات الأمير شكيب أرسلان على كتاب مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية 1281–1913م**، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- أرسلان، شكيب، (2011)، **تاريخ الدولة العثمانية**، بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحصري، ساطع، (1960)، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، بيروت، دار العلم للملايين.
- جودت، أحمد، (1308هـ)، **تاريخ جودت**، بيروت، مطبعة جريدة بيروت.
- دوسون، مرادجه، (1942)، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر**، بيروت، الجامعة الأمريكية.
- أوغلي، أكمل الدين إحسان، (1999)، **الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة** (المجلد 1)، إستانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والحضارة الإسلامية.
- أوزتونا، يلماز. (2010) .**موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري** (المجلد 3). بيروت، الدار العربية للموسوعات.
- أوزتونا، يلماز، (2010)، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، (المجلد 4)، (ترجمة عدنان محمود سلمان)، بيروت، الدار العربية للموسوعات.
- إينالجيك، خليل، (2002)، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** (ترجمة محمد م. الأرناؤوط)، بيروت، دار المدار الإسلامي.
- أنيس، محمد، (د.ت)، **الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514–1914)** القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- العزاوي، قيس جواد .(2003) .**الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** .بيروت: الدار العربية للعلوم.
- النعيمي، أحمد نوري، (د.ت)، **الحياة السياسية في الدولة العثمانية**، بغداد، مطبعة جامعة بغداد
- جلال، يحيى، (د.ت)، **العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- حسنين، إبراهيم، (2014)، **سلاطين الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط**، سرت، دار التعليم الجامعي.
- حسون، علي،(1994) ، **تاريخ الدولة العثمانية: العلاقات الخارجية**، بيروت، المكتب الإسلامي.
- زيادة، خليل،(2010) ، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، القاهرة، دار رؤية للنشر والتوزيع.
- صابان، سهيل، (2010)، **تطور الأوضاع في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية**، واشنطن، المعهد العالي للفكر الإسلامي.
- صالح، صالح سعداوي .(2016) **.معجم التاريخ العثماني** (المجلد 1). الرياض: دارة الملك عبد العزيز.
- طوباش، عثمان نوري،(2016) ، **العثمانيون: رجالهم العظام ومؤسساتهم الشامخة** (ترجمة محمد حرب)، إستانبول، دار الأرقم.
- كواترت، دونالد،(2004) ، **الدولة العثمانية 1700-1922م** (ترجمة أيمن الأرمنازي)، الرياض، مكتبة العبيكان.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (د.ت)، **في أصول التاريخ العثماني** .القاهرة، دار الشروق.
- مصطفى، نادية محمود،(1996) ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، القاهرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي.
- ياغي، إسماعيل أحمد، (د.ت)، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، الرياض، مكتبة العبيكان.
- العريض، وائل صالح، (2011)، **إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر: قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني (1824-1876م)**، *مجلة التربية*، 2(146)، 421-457.
- شاهين، سهام عبد الرزاق. (2018). **الإصلاح والتحديث في العهد العثماني الأخير** .*مجلة الأستاذ*، 2(226)، 115.140-
- سنو، عبد الرؤوف، (1996)، **تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني**، *مجلة المنهاج*، (4)، 1-29.
- حليطة، كريمة كربية، (د.ت)، **نظرة الإسلاميين التقدميين إلى النص الديني في ظل العلمانية والحداثة**، ***مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان***، 5(9)، 285-314.
- حمداش، وليد،(2015) ، **إصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية (1789-1876م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

2. باللغة الأجنبية

- Lewis, Bernard, (1968), **The Emergence of Modern Turkey** (2nd ed.), London: Oxford University Press.
- Arı, Bülent. (2021), **The Politics of the Ottoman Empire in the 19th Century**: **Institutionalization, Change and Continuity. In The Relationship Between Art and Politics in the 19th Century Ottoman Empire: Institutionalization**, Change and Continuity (pp. 1–18), Istanbul: Istanbul University Press.
- Çolak, Zeynep, (2024), **Pathways to Modernity: Ottoman Reforms Before and During the Tanzimat**, Türk Dünyası İncelemeleri Dergisi, 24(2), 417–437.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)